الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

العدد الخامس – أيّار ٢٠١٢

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

لم يدع النظام الدكتاتوري حجة الا واستخدمها في تبرير وحشيته، ومن كثرة تكراره لأكاذيبه ومن خلال مشاهدة الفظائع التي يرتكبها اكتشفت الغالبية العظمى من جماهير شعبنا أن أس البلاء والدمار وتهديد وحدة بلادنا ومستقبلها هو نظام الطغمة الحاكم نفسه. وأن الخلاص منه هو الشرط الرئيس لوقف الخراب الذي يسببه في بلادنا وفتح أفاق مستقبل أفضل لشعبنا.

وبصبر لا يضاهى تستمر الجماهير الشعبية، في نضالها الرائع من أجل اسقاط نظام تكشف عن بربرية فاقعة، في بناء هيئات تنظيمها الذاتي البديلة في ميادين النضال. و يقف في القلب منها شرائح العمال والكادحين التي منعتها، لعقود من الزمن، سلطة استبدادية وجهاز نقابي بيروقراطي ملحق بأجهزة السلطة، من التعبير المستقل عن مطالبها وتوحيد نضالاتها، ولكن السيرورة الثورية تفسح في المجال واسعا من أجل بناء نقابات مستقلة وكفاحية على انقاض الجهاز البيروقراطي التابع للدكتاتورية. وما ينطبق على الجهاز البيروقراطي لاتحاد نقابات العمال التابع لأجهزة السلطة ينطبق تماما على قيادات الاحزاب الشيوعية الرسمية، التي تشكل بخيانتها لقضايا الكادحين واليسار جزءا لا يتجزأ من السلطة البرجوازية الفاشية الحاكمة، لقد غادرت هذه القيادات الفاسدة ساحة اليسار والاشتراكية منذ زمن بعيد.

من جهة أخرى، تداعت قوى انتهازية معروفة الى تشكيل «ائتلاف قوى التغيير السلمي» في محاولة لشق صفوف القوى الثورية بحجج واهية تراهن على اصلاح نظام مستبد وقاتل، ولتقدم خدمة مجانية لنظام يحتاج الى «معارضة» على مقاسه، انها قوى تقف في خندق النظام نفسه، و«معارضتها» الباهتة لا يمكن ان تغطي على حقيقة صفاقة انتهازية ممثليها. وتندرج مسخرة الانتخابات التشريعية التي اجرتها السلطة في السابع من أيار في اطار تعددية هزلية يكون الائتلاف المذكور اعلاه جزء من الديكور فيه.

من أجل انتصار الثورة ، ولمستقبل البلاد والكادحين فيها، أن الاوان لبناء يسار واسع جماهيري وديمقراطي وبأفق اشتراكي.

"انتخابات تشريعية" في سوريا؟

أجرى النظام الدكتاتوري في السابع من ايار انتخابات تشريعية ، في وقت لم يتوقف فيها عن اعمال القصف و القتل و الدمار على عموم سوريا، و دافعا بعدد من الاحزاب الكرتونية التابعة له او التي خلقها «من عدم» للمشاركة في هذه المهزلة.

وفي كل الاحوال فان النتائج معروفة سلفا ومحسومة لصالح أزلام السلطة، واكراه الموظفين والعاملين على التصويت لصالح قوائم السلطة ، لم يغير من حقيقة ان المشاركة الشعبية في هذه المسخرة كانت ضعيفة جدا. الشعب الثائر يريد اسقاط الدكتاتورية و اقامة جمعية تأسيسية تنتخب بشكل حر ونزيه وعلى اساس التمثيل النسبي، تسمح باقرار دستور جديد تجري على اساسه انتخابات تشريعية حرة ونزيهة حقا. وكما يقول احد الناشطين: «أقبال ضعيف الناس ملت من هالكذب في كذب يعني الناس اللي راحت تنتخب حسيتها بتعرف انه كذب بس راحت يا لتحس بقيمتها بالمواطنة يا أما كذب بكذب فوق كل هالدمار والتخريب والقتل شوبدها تعمل انتخابات والنهفة أنه الأسماء طالعين يعني ناجحين بدون اقتراع».

الشعب الثائر، وبعد تضحيات لا محدودة من شبابه وجماهيره يرفض «الاصلاحات» الزائفة للنظام ويريد اسقاطه ويرفض اصلا فكرة امكانية بقائه واستمراره، والمطلب الاساسي للثورة هو اسقاط نظام القتل والارهاب واقامة ديمقراطية حقيقية تقوم على اساس المساواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

فلا تغوله في القتل و لا استمرار اعتقالاته للناشطين و خاصة اليساريين و العلمانيين، ولا وحشيته في قمع الحركة الطلابية، كما فعل في جامعة حلب ، يمكن ان تحطم ارادة الجماهير الثائرة من اجل حريتها وكرامتها. ولن يجدي النظام تلاعبه بالمبادرات العربية او الدولية نفعا، ولا استخدامه لوجود المراقبون الدوليين كغطاء لاستمرار سياساته القمعية. فالشعب ثار من أكثر من عام... ولن يهدأ حتى تحقيق مطلبه الاساسي في اسقاط نظام الطغمة الدموي.

لا موسكو و لا واشنطن

الشعب السوري الثائر والحر سينتزع حريته بيديه

الطبقة العاملة السورية: لمحات

تعود أخر احصائيات حول عدد العاملين بأجر الى عام ٢٠٠٩ حين صدر تقرير المكتب المركزي للاحصاء. حيث اكد ان « عدد المشتغلين في سوريا لعام ٢٠٠٩ يبلغ قرابة ٥ ملايين عامل» يعمل ٦٨,٦٪ منهم طوال السنة و١١,١٪ بشكل موسمي و١٨٪ بشكل متقطع و٢,٣٪ بشكل مؤقت.

وكانت تقارير حكومية في نفس العام قد ذكرت أن أعداد قوة العمل ارتفعت من ٥,١ ملايين شخص عام ٢٠٠٥ الى ٥,٥ ملايين شخص عام ٢٠٠٨.

و جاءت محافظة حلب في المرتبة الاولى لنسبة المشتغلين اذ احتوت على ٢٠,٥٪ من اجمالي عدد العمال، ثم محافظة ريف دمشق في المرتبة الثانية بنسبة ١٣,٦٪ تليها في المرتبة الثالثة محافظة دمشق بنحو ١٠,٣٪ ورابعا محافظة حماة بنسبة ٩,٤٪ وخامسا حمص بنسبة ٩٪.

و أشار التقرير المذكور الى أن نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥–٢٩ عاما تشكل النسبة الأولى بين العاملين و تبلغ ١٥,٢٪ ثم تليها الفئة العمرية بين ٣٠–٣٤ عاما بنسبة ١٤,٣٪ . انها طبقة عاملة شابة في أغلبيتها تعكس شباب المجتمع السوري نفسه.

و يتوزع العمال حسب النشاط الاقتصادي (وفق المقاييس الحكومية) على الشكل التالي: ١٦,٢٪ يعملون في البناء و التشييد و١٥,١٪ في الزراعة و١٥٪ في تجارة الجملة و التجزئة و١٤,٦٪ في الصناعات التحويلية و١١,٩ في الادارة العامة والدفاع و٨٪ في التعليم و ٧,٦٪ في النقل و التخزين و الاتصالات...

وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل قبل انطلاقة الثورة نحو ٢٠٪ وتقدر نسبة الداخلين الى سوق العمل سنويا بحوالي ٣٠٠ ألف شخص.

ويشكل نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية من اجمالي العاطلين عن العمل ٣٢,٤٪ ومن أنهوا المرحلة الثانوية ١٨,٣٪ و الاعدادية ١٤,٦٪ و الجامعية٧,٧٪و العهد المتوسط ١٣٪ ...

مراحل استلاب السلطة لاستقلالية النقابات

حافظت النقابات العمالية العمالية على حد كبير من استقلاليتها تجاه السلطات المتعاقبة رغم صدور عدد من القوانين و الاجراءات التي حاولت الحد من هذه الاستقلالية، لغاية عام ١٩٧٤ الذي شهد في عهد الاسد الاب نجاح السلطة الدكتاتورية في الحاق بيروقراطية اتحاد نقابات العمال بها، وتتحول فيها الاخيرة الى خادم للدكتاتورية عوضا عن الدفاع عن مصالح العمال .

فقد صدر عام ١٩٦٤ القانون رقم ٣١ و الذي ينص على ان النقابات تناضل من أجل «الوحدة والحرية والاشتراكية»، في محاولة لإلحاقها بحزب البعث. ثم جاء القانون ٨٤ لعام ١٩٦٨ ليذهب في نفس الاتجاه مع ما رافقه من ابعاد لمئات من النقابيين المحسوبين على ما كان يسمى بـ«القيادة اليمينية» لحزب البعث الذي اطاح بها انقلاب شباط ١٩٦٦.

ولكن هذه القوانين السابقة، لم تفلح تماما بالحاق النقابات العمالية بالسلطة رغم انها حدت الى حد كبير من استقلاليتها.

لكن عام ١٩٧٤ شهد فرض السلطة على النقابات لمفهوم «النقابية السياسية بديلا للنضال المطلبي» وهو ما عنى توحيد العمل النقابي واخضاعه لقيادة حزب البعث الحاكم لسلطة الاسد ، بخلق بيروقراطية نقابية موالية للأسد وسلطته تضم كوادر حزب البعث وكوادر «الجبهة الوطنية التقدمية» التابعة للسلطة وعدد من «المستقلين» المرتبطين بأجهزة الامن المتعددة.

بحيث اصبحت بيروقراطية الحركة النقابية مسؤولة امام السلطة التي يمثلها المدير العام في المؤسسة او المعمل وبات دورها «التعاون مع الاجهزة الامنية والتنظيمات الحزبية التابعة للسلطة وتقوم بدور كاسرة تحركات العمال من أجل مطالبهم و حقوقهم».

ولكن العمال و قواعد الحركة النقابية لم تتوقف عن الاحتجاجات بأشكال متعددة، تزايدت منذ عام ٢٠٠٦ مت تبلور التأثيرات الكارثية اجتماعيا للسياسات النيوليبرالية للسلطة، ويتفاقم يوم بعد مطالبتها باستقلالية الحركة النقابية و تحقيق مطالب الطبقة العاملة، التي يشارك عدد هائل من العمال في الحراك الثوري الدائر منذ اذار الماضي.

لا تتعرض الطبقة العاملة الى النهب و الاستغلال فقط بل كانت ممنوعة من المطالبة بحقوقها، عبر القهر الأمني وبيروقراطية نقابية شريك للسلطة.

عاش كفاح الطبقة العاملة السورية

ومن أجل استقلالية النقابات العمالية والمهنية

وبناء الحزب العمالي الاشتراكي للطبقة العاملة وسائر الكادحين

محمد مقداد

روزا لوكسمبورغ

مغزى الاول

في مناسبة الأول من مايو نعيد نشر هذا النص الذي كتبته المناضلة الاشتراكية الثورية الألمانية روزا لوكسمبورج عام ١٨٩٤ عن أصل اختيار هذا اليوم كعيد للعمال .

الفكرة السعيدة في استخدام احتفال العطلة البروليتارية، وسيلةً للحصول على يوم عمل ذي ثماني ساعات، هذه الفكرةُ وُلِدَتْ، أولاً، في استراليا . إذ قرّرَ العمالُ هناك، سنة ١٨٥٦، تنظيمَ يوم للتوقف الكامل عن العمل.

مصحوب باجتماعات وتسليات، تأييداً ليوم عمل ذي ثماني ساعات. في البداية كان مقرراً أن يكون هذا الإحتفالُ في الحادي والعشرين من نيسان . وكان العمالُ الأستراليون يريدون أن يحتفلوا هذا الإحتفالَ للعام ١٨٥٦ فقط . لكن الإحتفال الأول كان له وقْعٌ شديدٌ على جماهير البروليتاريا في أستراليا، رافعاً معنوياتهم، ودافعاً إياهم نحو تحريض جديد، وهكذا تقرّر أن يقام الإحتفال كل عام .

والحقّ يقالُ : ماذا يمكن أن يمنح العمالَ شجاعةً أكثرَ، وإيماناً بقوّتهم، غير توقُّف تامٍّ عن العمل، قرّروه بأنفسهم؟ وماذا يشجّعُ الأرقّاءَ المؤبَّدين للمعامل والمَشاغل غير تعبئة قوّاتهم الخاصة؟

هكذا جرى التقبُّلُ السريع للإحتفال البروليتاري؛ ومن أستراليا بدأ ينتشر في البلدان الأخرى، حتى شملَ العالَمَ البروليتاري بأسره.

أول مَن حذا حذوَ العمال الأستراليين، كان العمال الأميركيون . ففي ١٨٨٦ قرروا أن يكون الأول من مايو/ أيار يوم توقُّف كامل عن العمل. وفي ذلك اليوم، ترك مائتا ألف منهم عملهم، مطالبين بيوم عمل ذي ثماني ساعات.

في ما بعدُ، منعت الشرطةُ والمضايقاتُ

من ايار

القانونيةُ، العمالَ، ولعدة سنواتٍ، من إعادة تظاهرة بهذا الحجم.

لكنّهم في العَام ١٨٨٨ جددوا قرارهم، محدِّدين أن يكون الإحتفال القادم في الأول من أيار ١٨٩٠.

في الوقت نفسه، صارت حركة العمال في أوربا أقوى، وأكثرَ حيويةً . والتعبيرُ الأجلى لهذه الحركة حدثَ في مؤتمر العمال العالمي، سنت ١٨٩٠. وفي هذا المؤتمر الذي حضره أربعمائة مندوب، تقرّرَ أن يكون يوم العمل ذو الساعات الثمان، المطلبَ الأولَ . هنا أيضاً طالبَ مندوبُ النقابات الفرنسية، العاملُ لافين، من بوردو، بأن يُعَبَّرَ عن هذا المطلب، في جميع البلدان، من خلال توقّف شامل عن العمل . مندوب العمال الأميركيين أشارَ إلى قرار رفاقه، الإضرابَ في الأول من أيار، ١٨٩٠، فقرّرَ المؤتمرُ اعتبارَ هذا التاريخ يوماً للإحتفال البروليتاري العالمي.

إذاً، قبل ثلاثين عاماً، في أستراليا، فكّرَ العمالُ بمظاهرة يوم واحد فقط.

المؤتمر قَرّرَ أنْ يتظاهر عمالُ كل البلدان، معاً، من أجل يوم عملٍ ذي ثماني ساعاتٍ، في الأول من أيار ١٨٩٠.

لم يتحدّثْ أحدٌ عن تكرار هذه العطلة في السنوات المقبلة . ومن الطبيعي أن أحداً لم يكن ليتنبّأ بالسرعة الخاطفة التي ستنجح فيها الفكرةُ، ويجري تبنّي الطبقة العاملة لهذه الفكرة . وعلى أي حال، كان مجرد الإحتفال بأول أيار، مرة واحدة، كافياً لكي يفهم الجميعُ ويشعروا بأن الأول من أيار ينبغي أن يكون ظاهرةً مستمرةً تقامُ كل عام .

طالَبَ الأول من أيار، بتطبيق يوم العمل ذي الساعات الثمان . لكنْ حتى بعد بلوغ هذا الهدف، لم يجرِ التخلّي عن الأول من أيار.

فما دامَ نضال العمال ضد البورجوازية والطبقة الحاكمة مستمراً، وما دامت المَطالبُ لم تُلَبَّ، فإن الأول من أيار سيكون التعبيرَ السنويّ عن تلك المَطالب.

وحينَ يطلُّ فجرُ أيام أفضلَ، حين تبلغ الطبقة العاملة العالمية غاياتها، فآنذاك، أيضاً، قد يجري الإحتفالُ بالأول مَن أيار، على شرف النضال المرير، وعذابات الماضي الكثيرة.

بيان من تنسيقيات الشيوعيين السوريين في عيد الجلاء

عاشت الذكرى الـ٦٦ لعيد الجلاء
عيد الاستقلال

الشعب السوري العظيم

يا أبناء شعبنا الأبي

تصادف في يوم السابع عشر من نيسان من هذا العام ، الذكرى السادسة والستون للجلاء ، عيد الأستقلال الوطني . حيث تم طرد آخر جندي فرنسي من أرض وطننا سوريا الحبيبة ، وكان ذلك بعد نضال ومقاومة وتضحيات شعبنا السوري منذ اللحظة التي وطأت فيها اقدام الغزاة فوق تراب الوطن وكانت فاتحتها معركة ميسلون حيث استشهد القائد الوطني الرمز يوسف العظمة وحتى اليوم الأخير لوجود المستعمر على أرض الوطن .

انها ملحمة نضال طويل ، لثورات وإضرابات وانتفاضات دامت أكثر من ربع قرن لشعب يأبى الذل والخنوع .. شعب يرفض الظلم والطغيان ، وسطّرها أبطال خالدين في ذاكرتنا وذاكرة شعبنا على مر الزمان: يوسف العظمة وقائد الثورة سلطان باشا وصالح العلي وإبراهيم هنانو وحسن الخراط وأحمد مريود ومحمد الأشمر ورمضان شلاش وسعيد العاص وطيب شربك وغيرهم وغيرهم من ابطال الاستقلال.

الشعب السوري العظيم

يا ابناء سوريا الاباة

يأتي عيد الجلاء في ظروف تمر بها بلادنا حيث فجر احفاد ثورة الاستقلال ثورة الحرية متمسكين بثوابتنا الوطنية في الدفاع عن مصالح الشعب والوطن وملتزمين بثورة شعبنا وخياره في الحرية واسقاط النظام وبناء الدولة الديمقراطية المدنية وانجاز الاستقلال الوطني وتحرير كامل تراب الوطن وفي مقدمته الجولان المحتل مؤمنين بان لا حرية لوطن ابنائه مستعبدين ولا سيادة في ظل نظام قاتل مستبد معتمدين في خيارنا على قوة شعبنا وعزيمة شبابنا وارادته الحرة التي يسطر من خلال ثورته اسطع ايات التضحية والبطولة رافضين اي تدخل عسكري خارجي متمسكين بوحدة سوريا ارضا وشعبا ومتطلعين نحو بناء سوريا الجديدة المنيعة والتي تحقق الكرامة والعيش الكريم لكل ابنائها بمختلف اتجاهاتهم واعراقهم واطيافهم في الوقت الذي نؤكد فيه على اسقاط النظام المستبد بكل رموزه وادواته نؤكد ايضا على رفض كل سياسات اللبرلة التي انتهجها النظام السابق التي افقرت العباد والتمسك بالخيارات الاقتصادية التي تحقق التنمية وتلبي مطالب الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين وصغار الكسبة وسواد الموظفين والذين يشكلون الدعامة الجماهيرية للموقف الوطني السوري . و مكافحة الفساد بشكل اشكاله ومحاسبة اللصوص الذين نهبوا قوت الشعب.

الشعب السوري العظيم

يا ابناء شعبنا الابي

إن النظام الحالي الذي واجه ثورة الشعب المظفرة بالقتل والعنف وزج الجيش في مواجهة الشعب فاحرق المدن وشرد واعتقل وقتل عشرات الالاف من خيرة ابناء الوطن رافضا الرضوخ لإرادة الشعب متعللا بالمؤامرة الكونية مختزلا الوطن بوجوده ممارسا كل انواع التضليل عبر ابواقه من شخصيات اعلامية وسياسية كرتونية مرتبطة بالطغمة الحاكمة ويأتي في مقدمتهم قادة احزاب الجبهة المتعفنة ان معرفتنا بتاريخ النظام واساليبه وممارساته نؤكد ان لامجال للوثوق بهكذا نظام وقد اصبح عائقا امام اي محاولة لبناء دولة عصرية مدنية اذ ثبت قطعا بانه لامجال لإصلاح نظام منخور عماده الفساد والاستبداد معتمدا القتل اسلوب لمواجهة غضب الشعب الثائر على الظلم والقهر والفقر ولقد ثبت ان اسقاط النظام اسهل من اصلاحه معتمدين على قوة الشعب وارادته بالتغيير.

ان شعبنا الذي خاض ثورة الاستقلال معتمدا على قوة ابنائه وارادتهم ووحدتهم وانتصر هو قادر على ان يخوض معركة الحرية وسينتصر ان شعبنا يعلم تماما ان النظام الحالي محمي من الخارج ولكنه ماضي في سبيل تحقيق اهدافه في ثورته ثورة الحرية.

في ذكرى الجلاء المجيد

تحية لذكرى ابطالنا واجدادنا رمز عزتنا وشموخنا

تحية لشهداء الوطن في ثورة الاستقلال وثورة الحرية

الحرية لمعتقلين الثورة في سجون النظام

الحرية للجولا ن المحتل والحرية لأبنائه المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي

الحرية للشعب السوري العظيم

علمانية شاملة، أم مجرد الغاء للطائفية السياسية؟

هذا النص هو الكلمة التي ألقيتها، السبت ١٤ نيسان ٢٠١٢، في المؤتمر حول العلمانية، الذي انعقد، في ١٣ و١٤ منه، في فندق روتانا– الحازمية، بدعوة من الجمعية اللبنانية لفلسفة القانون، والجمعية الدولية للفكر الحر.

استعرت عنوان مداخلتي، اليوم، ألا وهو: «علمانية شاملة، أم مجرد إلغاء للطائفية السياسية؟»، من خلاف أساسي نشب، ضمن الحراك الاجتماعي، الذي سمعتم به، جميعاً، وشارك فيه العديد منا، قبل أكثر من عام بقليل. وهو الحراك الذي كان مندفعاً، تحت شعار إسقاط النظام اللبناني ورموزه، ولكنه توقف، عملياً، في مثل هذا الشهر من السنة الماضية، بنتيجة الخلاف المشار إليه، وكان مستحكماً.

على أن الإجابة عن السؤال الذي يتضمنه العنوان الوارد أعلاه باتت محسومة، بالنسبة لي، من زمن بعيد. وبالضبط، لأسباب عديدات لا تتعلق فقط بتجارب الشعوب، ولا سيماً تلك التي شهدت ثورات رائعة نقلتْها من واقع بائس قديم إلى مجتمعات جديدة على هذا القدرً أو ذاك من الازدهار، والرقي، والتقدم، بل تتعلق أيضاً بتجربة شعبنا الشخصية، بالذات، وما عرفه من ثورات مجهضة، ومحاولات متكررة للتغيير الجذري، في أكثر من منعطف تاريخي، في القرنين الأخيرين، كانت تصطدم باستمرار بواقع طائفي بغيض أثبت قدرته على تحويل مشاريع الثورات، وحتى الثورات، إلى حروب أهلية طائفية . وهو أمرٌ كان، ولا يزال، يدفع بالكثيرين إلى الاعتقاد، جازمين، بأن هذا، بالنسبة إلينا، شيء أشبه بقَدَرٍ لنا، لا مجال لرَدّه. قدرً ربما تمكن تسميته «لعنةَ لبنانً»!!!

وفي الواقع، أنا لا أشارك هؤلاء قناعتهم هذه، وهي تعادل، في عنادها، كما في بؤسها، بعض ضروب الإيمان الأعمى، بعيداً من أي إعمال للعقل، وبمعزل عن أي اتعاظ بمحن الذات، كما بتجارب الآخرين. ولأجل ذلك، أنا متيقن من أن التعاطي لدينا، مع ما بات يُعرف بالمسألة الطائفية، ينطوي، لدى جمهرة واسعة، على الكثير من النفاق، وبالتالي الهرب من الواقع، وحقائق هذا الواقع، كما الحال لدى كل أولئك الذين يطرحون بالكثير من التباله، إذا لم يكن البلاهة، سؤالهم المشهور: ما الذي يجب تغييره، بادىء ذي بدء، الطائفية في النفوس أم الطائفية في النصوص؟

والأدهى من ذلك هو أن نسبة عاليةً من الناس، عندنا، تنصرف إلى هجاء الطائفية، بما هي آفة ومرض، في الوقت عينه الذي تتمسك فيه بها، عملياً، وعلى ارض الواقع، كما لو هي خشبة خلاص من هلاك داهم، وذلك بأشكال شتى، علماً بأنها تزعمً، بين الحين والآخر، دعمها لقيام مجتمع ودولة علمانيين. هكذا، ففي لحظة مفصلية من إعداد التدخل العسكري المباشر، من جانب النظام السوري، تضامناً مع اليمين الرجعي المسيحي، وللحيلولة دون اندفاع الامور، في لبنان، في اتجاه تجاوز البنى الطائفية، والإطلال على مجتمع ودولة من نوع آخر، كان أمين الجميل، يعلن، في ٢٥ ايار ١٩٧٦،على سبيل المثال، وبالفم الملآن، كما يقولون: «نحن مع العلمانية، وإلغاء الطائفية، واستلهام النسبية» (!!!).

وبالطبع، ليست المشكلة في اليمين الرجعي الطائفي المشار إليه، وحده، بل هي أيضاً، وفي احيان ليست بقليلة، في قوى محسوبة على اليسار، حكماً، تبالغ في الحديث عن علمانيتها، وعن نضالها لأجل مجتمع ودولة ديمقراطيين علمانيين، في الظروف العادية، لتعود فتنكفىء، في اللحظات الحاسمة، إلى الاكتفاء بطرح مطلب إلغاء الطائفية السياسية، وهو مطلب، مأخوذاً لوحده، يخيف من يعتقدون، وقد يكونون صائبين، بأنه قد يفضي إلى هيمنة طائفية جديدة. وليس الحزب الشيوعي اللبناني هو وحده المقصود بهذه الملاحظة، المثيرة للكثير من الشجن، والأحزان، حسبما أثبتت تجربة السنة الماضية،في شوارع العاصمة اللبنانية، التي عجزت عن اللحاق بالحريق الثوري، الذي يشتعل، في مناطق شتى، على المستوى العربي.

في كل حال، فإنه حتى هذا المطلب القاصر جداً، والملتبس من حيث نتائجه، على الأرض، في حال تطبيقه، بالفعل، فشلت برجوازيات الطوائف، والمذاهب، الموجودة في السلطة، منذ الاتفاق عليه، في الطائف، قبل ٢٣ عاماً، ومنذ إدخاله في الدستور اللبناني، في خريف العام ١٩٩٠، فشلت في الانتقال به إلى التطبيق. ذلك ان مصالحها الطبقية، تحديداً، تتعارض مع ذلك، بل تتنافى، بالكامل! وهو ما يثبت، كما دائماً، أنه ليس ثمة إمكانية فعلية لأي إصلاح للنظام اللبناني، البرجوازي الطائفي، مهما يكن محدوداً، من داخله، وانه حتى هكذا إصلاح لن يمكن له ان يمر من دون ثورة فعلية. وهي الحقيقة القاتلة، التي وقف فؤاد شهاب خائفاً، أمامها، بل مذعوراً، حين أعلن، في العام ١٩٧٠، استنكافه عن الترشح لرئاسة البلد، ليعود فيكشف هذه الحقيقة، بشكل أوضح، قبل أسابيع من وفاته، في حديث أعطاه لمفكر قانوني فرنسي مشهور.

أيها الصديقات والاصدقاء

لقد لمّحتُ، قبل قليل، للرياح الهائلة التي تهب، منذ اكثر من عام، بقليل،على عالمنا العربي. وهي رياح ثورية حقيقية، مهما تكن عاتيةً مساعي الرجعيات العربية، كما العالمية، لاستيعابها، وإجهاضها. وعلى عكس مزاعم قوى عديدة، بعضها يحسب نفسه إلى اليسار، سواء منه القومي، أو الاشتراكي، فلقد اعترف رأس الإمبريالية الأميركية الحالي، السيد أوباما، في أول مؤتمر صحفي عقده، بعد نجاح الثورتين، التونسية، فالمصرية، في إطاحة رأسي نظامي البلدين المعنيين، زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وبالتحديد في ٢٣ شباط ٢٠١١، بأن التغيير في ما سماه الشرق الاوسط «يتم بإرادة شعوبه، وليس وفقاً لمشيئة واشنطن». أكثر من ذلك، لقد اعترف أيضاً، وعلى الأرجح مذعوراً، وحزيناً، بأن ما يحدث لدينا «لن يغير المنطقة المنوه بها وحسب، بل العالم بأسره».

ومن الواضح أن الحالة التي نحن بصددها لن تكمل مهامها، بين لحظة وضحاها، بل هي تندفع في سيرورة قد تطول، في سعيها لتغيير الواقعين، المحلي، كما العالمي، ولكنها بالفعل سيرورة ثورية، بامتياز، على كل المستبشرين بها ان يشاركوا في المساعي لدحض مزاعم الأعداء الفعليين لهذه الثورات، على اختلاف مواقعهم – وسواء كانوا في صفوف القوى الإمبريالة العالمية، أو في مواقع الخصوم المزعومين لهذه القوى– كما في المساعي لضمان انتصارهذه الثورات، بشكل أو بآخر، ومن ذلك في بلدنا لبنان. هذا البلد حيث يُفترض أن يكون، على أعلى جدول الاعمال، تكنيسُ المعوّق الأهم لانتصار ثورة فعلية، ألا وهو النظام البرجوازي الطائفي، لصالح مجتمع ودولة علمانيين ديمقراطيين ثوريين، ما يمكن أن يفتح الطريق واسعةً، عندئذ، أمام تحقيق الحقوق الأساسية للإنسان اللبناني، ألا وهي الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

ماذا يعني مجتمع ودولة علمانيين ثوريين، وما هو المقصود، عملياً، وعلى أرض الواقع، بالعلمانية الشاملة، بديلاً من الطرح البرجوازي الطائفي الكاذب، طرح الاكتفاء بإلغاء الطائفية السياسية؟ إنه يعني ما يلي:

١– الفصل التام للدين عن الدولة، بحيث يتم

وضع بند المساواة، الموجود في الدستور الحالي، على علاته، في التنفيذ الفعلي، وبحيث يصبح جميع اللبنانيين مواطنين كاملي المواطنية، وقادرين على شغل أي من مناصب الدولة، ومواقع الإدارة، من دون ادنى تمييز، سواء من حيث المذهب، او الدين، أو العرق، او الأصول القومية، أو الجنس، وسواء كانوا نساء أو رجالاً. وعلى أساس الفصل المشار إليه، بين الدولة والدين، إعادة النظر جذرياً في كل القوانين، المدنية، كما الجزائية، كما الإدارية،كما أي قوانين اخرى، بما يضمن ذلك، بالفعل، وبصورة جذرية. وهو الأمر الذي يتيح التخلص النهائي من تصنيف الناس بين اقليات واكثريات، في مفاعيله القصوى. وهو الأمر الذي يضمن،هكذا،وأيضاً، كسب جزء اساسي من المتعرضين، تاريخياً، للتمييز، لصالح عملية التغيير، بما فيه التغيير الثوري، في اقصى الحالات.

٢- وضع قانون مدني إلزامي وموحد للأحوال الشخصية، يتيح الخلاص نهائياً من التمييز بين الناس على أساس أديانهم،وطوائفهم، ومذاهبهم، في الزواج، كما في مفاعيله، ونتائجه، وفي الوضع العائلي، والإرث، والانفصال، وما إلى ذلك.

٣- ضمان المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل، على الصعد جميعاً، وفي شتى مستويات الحياة، بما فيه في الحياة السياسية، بما يضمن حضورها الكامل في شتى القرارات، ومن دون تمييز. وهو ما سيكون بين مفاعيله، بالضرورة، كسب الجزء الأكبر مما يشكل نصف المجتمع، او اكثر بقليل، لصالح سيرورة التغيير المنوّه بها اعلاه.

٤- علمنة التعليم، سواء منه الابتدائي، أو الثانوي، أو الجامعي، وإن تطلب ذلك بعض التدرج الزمني، بحيث يتاح للمدارس والجامعات الخاصة، أن تأخذ الوقت اللازم لتصفية أعمالها، وحضورها، والمصالح المرتبطة بذلك كله . ولا سيما أن بقاء هذه المؤسسات التعليمية يخدم الانقسام الطائفي، والانشطار الاجتماعي الشامل، المترتب على هذا الواقع، ويعيق إلى ابعد الحدود قيام مواطنية حقيقية. ومشكلة كتابة تاريخ البلد، التي اثيرت في الفترة الأخيرة، أحد الأدلة الدامغة على ذلك.

أخيراً، لقد فاجأت الثورات العربية الكثيرين، ليس فقط في المنطقة العربية، ولبنان من ضمنها، بل كذلك، على المستوى العالمي. وإذا كان لبنان ليس على موعد مع الثورة المشار إليها، إلى الآن، فهو يستطيع أن يلعب دوراً قيادياً رائداً، بقدر ما قد يتمكن، في تاريخ غير بعيد لاحق، من أن يقدم إسهامه الخاص، المتعلق بالخيار العلماني الثوري، في وقت تجد فيه القوى الأكثر تقدماً، في البلدان العربية التي اندلعت فيها ثورات، أنها عاجزة عن طرح المنظور العلماني الديمقراطي الثوري، كبند أساسي في برامجها، بذريعة الوعي الديني الغالب، إلى الآن، لدى أوسع الجماهير العربية، بحيث تستعيض من ذلك بطرح مفهوم الدولة المدنية الملتبس، وغير الجذري، في مواجهة صعود القوى الأصولية، وتقدمها على غيرها في الانتخابات، على اختلافها.

في كل حال، إنها لسيرورة* لا بد من أن تأخذ حاجتها من الوقت، على طريق إنجاز المهام الأساسية الكبرى، المتعلقة بتحديث جذري لمجتمعاتنا، والارتقاء بها إلى إنجاز مهام أكثر جذرية وعمقاً، هي تلك التي لا بد من أن تفضي إلى التحرير الكامل للإنسان العربي، واللبناني من ضمنه، ولا سيما بمقدار ما يمكن أن ينتزع قدرته على السيطرة الكاملة على خيرات كامل المنطقة العربية، وتوحيدها، وإزالة الهيمنة الاستعمارية، وعواقبها الخطيرة، على اختلافها، ومن ضمنها الوجود الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. وسيكون ذلك، عندئذ، وبمقدار ما يتحقق، إسهاماً هائلاً في ما اعتبره أوباما، وإن من وجهة نظره الخاصة به، «تغيير العالم».

كميل داغر

من أجل قطب عمالي شعبي حول الاتحاد العام التونسي للشغل

لا يكاد يمرّ يوم دون أن تندلع تحرّكات ومصادمات تبديها المقاومة الشعبية التي لم تخمد رغم كل آليات القمع والتهميش والتجاهل التي تمارسها لا فقط أجهزة الدولة المعادية للثورة بل أيضا الأحزاب المتكالبة على الكراسي دون اعتبار المسار الثوري وتحقيق أهداف الثورة.

إنّ الوضع المتدهور أكثر من أيّ وقت مضى لمواطني الجهات والقطاعات المحرومة، للعاطلين عن العمل والنساء والشبيبة والشغيلة على حدّ سواء يتطلّب معالجة فورية وثورية لا تقدر عليها السلطة الإسلامية الليبرالية ولا اللفيف التجمعي/ الحداثي الذي يتشكل حول الباجي قايد السبسي مسنودا بالمعارضة الذيلية المتحدّرة عن الحركة الديمقراطية واليسارية التقليدية.

إنّ التقاطب الثنائي الرجعي (دساترة/ إسلاميين) الذي يعاد تشكيله في صيغة أكثر فجاجة ورجعية يهدف أكثر من أيّ وقت مضى إلى استبعاد القوى الثورية والشعبية من واجهة الصراع عن السلطة وإلى ضرب كل استقلالية وجذرية في صفوف الحركة العمالية وعلى رأسها الحركة النقابية كي تستخدم من جديد كسند لهذا الفريق أو ذاك في صراعهم على الهيمنة على مواقع السلطة.

وإذا كانت المقاومات الشعبية المتوالدة والمنتشرة على قطاعات وجهات عديدة تخلق الظرف المواتي لكسر هذا التقاطب الثنائي بوضع كل من طرفيه في زاوية أعداء الثورة ومكروهي الشعب، فإنّ تشرذم اليسار من جهة وتحييد أكبر قوّة حاسمة في الحركة الشعبية والعمالية: الإتحاد العام التونسي للشغل، تعيدهما باستمرار إلى الواجهة باعتبارهما البديلين الوحيدين الممكنين وتحصر اختيار الشعب فيهما.

إنّ سلطة التحالف الإسلامي الليبرالي فهمت من أوّل يوم من تركزها أنّ القوّة الوحيدة القادرة على بلورة قطب عمالي وشعبي مستقل ومناهض لكلا الفريقين الرجعيين المتصارعين على الهيمنة في صلب الدولة هو الاتحاد العام التونسي للشغل. فهو الأقدر على تعبئة وتنظيم وتأطير الشغيلة والتدخل بصورة حاسمة في الحركة الجماهيرية. وهو الأقدر على توحيد فعاليات الحركة الشعبية من جمعيات ومنظمات شبابية ونسائية وأحزاب يسارية وديمقراطية. وهو الذي يفوق جميع الأحزاب والأجهزة الفاعلة في الساحة السياسية شرعية تاريخية ومصداقية لدى الشغالين والشبيبة والنساء ومواطني الجهات والأحياء والقطاعات الثورية الذين عاشوا الثورة ولمسوا كم كان حاسما إلقاء النقابيين بثقلهم في المعركة و احتضان هياكل ومقرات وإمكانات الاتحاد لحركتهم الثورية.

إن المسار الثوري الذي لم يهدأ رغم كل سلسلة المؤامرات المعقّدة ومتعدّدة الأطراف، يتطلّب اليوم أكثر ما يمكن من الوضوح في الرؤية السياسية وفي القوى القادرة على مواصلته حتى تحقيق أهدافه. وهما مهمتان مترابطتان ومتداخلتان. فالمطالب الشعبية الفورية التي حرّكت الثورة لم يحقق أهمها. ويبقى تحقيقها مرهونا ببناء قطب عمالي شعبي يكون محوره وضامن توحّده وتبلور قوّته الإتحاد

التتمة على الصفحة ٨

كوفي أنان والمراقبون الدوليون في سوريا

قرار منظمة الأمم المتحدة بمواجهة النظام السوري لن يمنع الأخيرة من استمرار المجزرة بحق الشعب الثائر. محاولات السيطرة السعودية والقطرية تزيد من تعقيد مهمة الثوار. لكن النضال يستمر لوضع حد لنظام الأسد.

خلال ١٣ شهرا من الثورة السورية، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة بيانات. هذه المرة، أصدر مجلس الأمن في ١٤ نيسان القرار ٢٠٤٢ بموافقة الحكومتين الروسية والصينية. القرار سيسمح بنشر المراقبين في سوريا. وصل ٥ منهم في اليوم الثاني، وفي نهاية المطاف سيصل... ٣٠ مراقبا [أعلن في تاريخ لاحق لكتابة هذا النص عن تعزيز بعثة المراقبين الدوليين ليصل عددهم إلى ٢٥٠ مراقبا– الملاحظة من المحرر].

بعد تصعيد عنيف للقمع في عدة مدن سورية، أعلن النظام السوري وقفا لإطلاق النار من جهة واحدة في ١٢ نيسان. لكن العمليات العسكرية لم تتوقف.

ويأتي القرار ٢٠٤٢ عقب اختيار كوفي أنان مبعوثا خاصا بتفويض من منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقدم أنان مبادرة من ست نقاط: وقف العنف من قبل كل الأطراف، سحب الجيش من المدن، إطلاق سراح المعتقلين، السماح بدخول وسائل الإعلام والصحافيين وبدء الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة.

الجمعة ١٣ نيسان شهدت تزايدا لافتا للمظاهرات المناهضة للنظام، فلجان التنسيق المحلية أحصت خروج ٧٧١ مظاهرة. في ١٤ نيسان، أطلقت القوات الحكومية النار على مسيرة تشييع لشهيد في حلب، فسقط ٢٠ شهيد من جديد. واستؤنف القصف على الأحياء الثائرة في حمص وريف دمشق.

تعكس مهمة كوفي أنان، في الواقع، تسوية، بلا شك متغيرة، بين القوى العظمى، الولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى. لكن الثورة السورية لا تقوم فقط على البعد الدولي، تبعا لأهمية الجيو– استراتيجية لسوريا، وهي تقوم أيضا على بعد إقليمي، حيث يظهر جليا الموقف العدواني للدول الرجعية والأكثر ظلامية في العالم العربي، وتحاول السعودية وقطر إنشاء تحالف مع الحكومة التركية لتسليح كثيف لجماعات مسلحة صغيرة ومقربة منها. ويطلبان من الجيش التركي إقامة منطقة عازلة «آمنة». لكن هذا المسار لا يزال غير مثمر حتى اليوم. لكن الدول الرجعية تسعى للسيطرة على الثورة السورية وحرفها عن مسارها، لسببين على الأقل: فك الحلف السوري– الإيراني لإضعاف إيران، ومنع انتصار الثورة الشعبية والديمقراطية خوفا من تحولها إلى درس يحتذى به من قبل شعبيهما.

يوم الجمعة الماضي، الذي سمي بجمعة «ثورة لكل السوريين». هو دليل على النضج السياسي للثوار الذي يضع حدا لمحاولة السيطرة على الثورة. وينبغي التنويه إلى التأثير السياسي والإعلامي للسعودية وقطر، من خلال الجزيرة والعربية ووسائل «إعلامية» أخرى، آخذ بالتراجع وتفقد مصداقيتها في أعين الجماهير الثائرة. كذلك الأمر بالنسبة للمجلس الوطني السوري، الذي تحول على الرغم من الدعم الكثيف الذي يتلقاه إلى مجرد مكتب إعلامي.

إنه وقت تبديد كل الأوهام، الشعب السوري ثار بوجه نظام دموي، قد تعلم عمليا ووسط كل هذه الدماء معرفة أصدقائه الحقيقيين من أعدائه، واستطاع اختبار المأزق الذي حاولت دفعه إليه القوى التي تشجع «الثورة المضادة».

الطبقة العاملة والمستغلة هي في قلب الثورة. لهذا السبب، صرف الديكتاتور أكثر من ٨٥٠٠٠ عامل بين كانون الثاني ٢٠١١ وشباط ٢٠١٢، وأغلق ١٨٧ مصنعا (بحسب الأرقام الرسمية)، من أجل ضرب دينامية احتجاج الطبقة العاملة في سوريا.

إذا رفضنا كل تدخل عسكري في سوريا، على الرغم من افتراضية هذا الاحتمال حاليا، فإننا نتضامن مع الثورة الشعبية السورية دون أي شرط. موقف بعض المجموعات «اليسارية» التي تركز فقط على إدانة التدخل العسكري الإمبريالي وتدخل الدول العربية الرجعية، هذا الموقف، يراه الناشطون اليساريون الثوريون السوريون، دعما لديكتاتورية برجوازية ودموية وخيانة لنضال للعمال والمستغلين من أجل الحرية، المساواة والعدالة الاجتماعية.

عاشت الثورة السورية!
عاشت الاشتراكية القاعدية!

غياث نعيسة
ترجمة وليد ضو

المغرب
بنكيران، قفاز الاستبداد والاستغلال إلى زوال

بالتدريج تتضح أمام أعين ملايين المغاربة حقيقة دور الحزب المستعمل من طرف الملكية حزبا رئيسا في حكومة الواجهة.

فالاختيارات الاقتصادية–الاجتماعية الكبرى، اختيارات التبعية للاتحاد الأوربي، التي ينتفع منها الرأسمال الأجنبي وربيبه المحلي، و تؤدي ثمنها الجماهير الكادحة بؤسا وجوعا ومرضا وجهلا، تظل سارية المفعول. أبشع صورها الاجتماعية ما تطبل له وسائل الكذب الرسمية من مساعدة طبية للمعوزين، ليست غير معاملة قسم من المغاربة كمواطنين من الدرجة الثالثة.

ويستمر فرط استغلال الشغيلة بفرض أجور بؤس و ظروف عمل مهلكة، وبتضخيم جيش المعطلين المقهور. وُتشن أكبر حملة تخريب بيوت الفقراء باسم «محاربة البناء العشوائي»، و يترك ملايين فقراء القرويين لمصيرهم الكارثي ليس بفعل الجفاف بل بسبب تسخير ثروات البلد، برا وبحرا، لأقلية نهابة. أقلية تغدق عليها الامتيازات من كل نوع بذريعة « تشجيع القطاع الخاص لزيادة فرص العمل»، وما شابه من أضاليل لتسويغ جرائم إنزال النكبة بالسواد الأعظم من الشعب.

ولأن المقهورين يرفضون استمرار هذه السياسة البرجوازية، أيا كانت قفازات تنفيذها، يشتد القمع بالتدخل العنيف ضد النضالات العمالية والشعبية، ويُنكل شر تنكيل بالمعطلين، ويُضيق الخناق على القوى المستقلة عن الدولة ، جمعيات وقوى سياسية، و تُكمم الأفواه، وبسن قوانين قاتلة للحريات، منها من سيحمل توقيع بنكيران مثل قانون الإضراب، وقانون النقابات.

يغتر الحاكمون بخُدعهم، و بتباطؤ دينامية الكفاح، لا سيما حركة ٢٠ فبراير، فيسارعون الى تصعيد الهجوم وتعميقه. لكن، لم يجد في واقع الكادحين ما يثنيهم عن مواصلة الكفاح، فمطالب حركة ٢٠ فبراير وكل حركات الاحتجاج التي هزت المغرب لم تتحقق. وبعد شوط دام شهورا، تستوعب الجماهير دروس كفاحاتها، وتستعيد أنفاسها في أفق أشواط أشد ضراوة. فالتطلعات التي أيقظتها السيرورات الثورية بمنطقتنا

البحرين أو الثورة التي ترفض الرضوخ

عبارة «العمل المعتاد» تعكس تماما إرادة متزايدة للسلطات البحرينية، الحكومات الغربية، مرورا بوسائل الإعلام العالمية كالجزيرة، وصولا إلى دول الخليج لإخفاء حالة الهبّة الشعبية في البحرين. فبطولة العالم في الفورمولا واحد، التي سينظمها الاتحاد الدولي للسيارات ستجرى في نهاية هذا الأسبوع– بين ٢٠ نيسان و٢٢ منه– بحسب ما أعلن رئيس الاتحاد بيرني إيكليستون، وألغي سباق العام الماضي بسبب المظاهرات التي عمت البلاد، إعادة إطلاقها هذه السنة «تعكس روحية المصالحة في البحرين». مسؤولو البحرين حاولوا إظهار السباق لهذا العام، كجزء من مسار المصالحة الوطنية من خلال شعار السباق: «بحريننا– وطن واحد احتفال واحد».

السباق وهذه التصريحات تهدف إلى إثبات أن الانتفاضة الشعبية قد أصبحت حدثا من الماضي.

الواقع على الأرض مختلف. الانتفاضة التي بدأت العام الماضي لم تتوقف، على الرغم من القمع وانفتاح النظام المزعوم أو التسوية بين النظام والمعارضة. المظاهرات والاحتجاجات المختلفة مستمرة بشكل شبه يومي في مختلف أرجاء الجزيرة. معارضة النظام لم تنته. في ٩ آذار، نظمت مظاهرة تكريمية لشهداء انتفاضة آذار عام ١٩٦٥ سرعان ما تحولت إلى تجمع كبير ومسيرة ضخمة ضد نظام آل خليفة. إذ بلغ عددهم أكثر من ٥٠٠ ألف متظاهر حيث حملوا لافتات كتب عليها عبارات ك»لا للحوار مع المجرم»، «لا للديكتاتورية» و»لا للطائفية». خلال الأسبوع نفسه، أعلن تحالف شباب ١٤ شباط، مجموعة تلعب دورا مهما داخل الانتفاضة الشعبية، عن «الأسبوع الوطني لمقاومة الاحتلال» وذلك لإحياء ذكرى التدخل العسكري الذي قادته السعودية في البلاد في ١٤ آذار عام ٢٠١١، بهدف سحق الانتفاضة وبمساعدة القوى الأمنية البحرينية.

تحالف شباب ١٤ شباط ومنظمات شعبية أخرى نظموا مظاهرات شبه يومية تستهدف سباق الفورمولا واحد المرتقب في ٢٢ نيسان. ودعوا لثلاثة أيام غضب من الجمعة وحتى الأحد من أجل عرقلة السباق. وأطلقت المنظمات الدولية والمحلية المدافعة عن حقوق الإنسان ومنظمات سياسية حملات شعبية بهدف دفع فرق الفورمولا واحد إلى مقاطعة السباق.

القمع استمر، ولا زال الناشطون يتعرضون للتعذيب، وكل شخص يشتبه بانتمائه للمعارضة يطرد من منزله في الليل، ودون أمر قضائي بالطبع. وتطلق القوى الأمنية الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين وفي القرى المؤيدة للمعارضة. ثلثا حالات القتل حصلت بفعل هذا السلاح منذ تشرين الثاني. فمن بين ٢٥ قتيلا وقعوا بسبب استنشاقهم الغاز منذ انطلاق الثورة، فإن ١٨ منهم قد سقطوا منذ هذا التاريخ.

في تشرين الثاني الماضي، طرد ٣٠٠٠ عاملا من القطاعين العام والخاص بسبب مشاركتهم في الحراك الشعبي. واستهدف النظام قيادات نقابية وزجهم في السجون. وبحسب الاتحاد العام للنقابات في البحرين فإن ١٣٤ عاملا فقط أعيد إلى عمله. العديد من العمال أجبروا على قبول ما لا يقبل، بل حتى غير الشرعي. فالشروط التي فرضت عليهم بعد عودتهم إلى العمل كانت التالية: التعهد بعدم ممارسة أي نشاط سياسي في المستقبل، التنازل عن الحق بالادعاء على الحكومة وعدم الانخراط في نقابتهم القديمة. وللتذكير، منذ اندلاع انتفاضة البحرين عام ٢٠١١، قتل أكثر من ٨٠ مدنيا واعتقل ١٦٠٠ إلى ٤٠٠٠ متظاهرا.

تواطؤ الحكومات الغربية مع القمع في البحرين وخاصة الولايات المتحدة بسبب أهمية الجزيرة من الناحية العسكرية حيث يتمركز الأسطول الخامس الأميركي. وواشنطن تعتبر هذه القاعدة العسكرية كمركز ثقل رئيسي مواز للجهود العسكرية الإيرانية لتطوير قوتها العسكرية وتهديد الخليج.

والقوى الغربية لا تقف فقط صامتة خلال قمع النظام للحركة الشعبية، لكنها تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فالغاز المسيل للدموع المستعمل من قبل القوى الأمنية مصدره الولايات المتحدة. البحرين يستورد السلاح أيضا من بريطانيا حيث قدم النائب السابق لرئيس الشرطة البريطانية جون ياتس نصائح للمسؤولين في البحرين. كما أن الحكومة البريطانية باعت أسلحة للنظام البحريني بقيمة مليون جنيه استرليني منذ بدء الانتفاضة في آذار ٢٠١١.

وقد صرف نظام آل خليفة ملايين الجنيهات الاسترلينية لتحسين صورته المهتزة إثر الانتفاضة العام الماضي، وخاصة من قبل شركات العلاقات العامة في بريطانيا والولايات المتحدة، حيث يقيم النظام معهما صلات ديبلوماسية، عسكرية وتجارية وثيقة. ولم تدع أيا من الحكومات الغربية إلى تغيير النظام أو هددت بفرض عقوبات.

إضراب عبد الهادي الخواجة– الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان– عن الطعام المستمر منذ ٧٠ يوما هو رمز لمقاومة الشعب البحريني لصمت وسائل الإعلام الغربية وتواطؤ الحكومات الغربية مع السلطة القمعية للحراك الشعبي. الخواجة أعلن أن خياره واحد من أمرين: الحرية أو الموت! وشعب البحرين لن يصمت ولن يخضع!

عاش كفاح شعب البحرين!

جوزف ضاهر

تتمة المغرب...

وحفزتها لن تبطلها لا الوعود و لا الهراوة. لقد دخل المغرب حقبة جديدة من تاريخه. سيتغير المغرب، ولا مهلة للنظام سوى في استمرار ضعف الكادحين تنظيميا. هذا الضعف المجسد في سطوة البيروقراطيات على منظمات النضال النقابي، وانعدام تنظيم فئات كادحة عريضة، وتأخر تبلور طليعة سياسية ثورية، حاملة لمشروع بديل جذري ذي مصداقية.

جيل جديد، من أكثر الفئات المقهورة تنوعا، غير مثقل بهزائم الماضي وإحباطاته، تدفق إلى ساحة الكفاح، وسيبني تجاربه وأدوات نضاله، وسيسير نحو أهدافه. قد يقتضي الأمر وقتا، لكنه حتمي.

وبقدر نهوض الثوريين بمسؤولياتهم، في تنظيم النضالات و توحيدها و تسييرها ديمقراطيا، ستقتصد حركة النضال الجماهيري جهد المراكمة، وتضمن السير في الوجهة الصائبة.

أقنعة الاستبداد تتساقط واحدة تلو الأخرى، وسيلتحق بنكيران بعبد الرحمان اليوسفي، ويزداد هامش المناورة ضيقا، وتتسع ساحة مواجهة الاستبداد و الاستغلال. الشرط الموضوعي يزداد ملائمة، والشرط الذاتي يتحسن على نحو نوعي قياسا بعقود مضت.

إن مفتاح تغيير الوضع كامن في تغيير اليسار الجذري لذاته، بالتخلص من العصبويات، ومد جسور التعاون والعمل المشترك، ومطابقة الفعل للقول. ومن يعاكس هذا التوجه سيفوته قطاع الثورة لا محالة.

المناضل–ة

السبت ٧ نيسان (أبريل) ٢٠١٢

عمال دمشق ينددون ببيروقراطية اتحاد العمال التابعة للسلطة!

لا يزال النقابيون السوريون بعد عام من الأزمة يصفقون تحت قبة الاتحاد، يحيّون الحزب الواحد ويتمسكون بنظرية الاشتراكية رغم إلغاءها (ولو نظرياً) من دستور وأدبيات السياسة السورية، هؤلاء النقابيون يعيشون على القديم الرثّ لم يقدموا جديداً في مؤتمرهم السنوي الأخير.

من جهته فتح عمال دمشق النار على أداء حكومة عادل سفر، متهميها بأنها وراء تدني سعر الصرف وهبوط قيمة الليرة التي سجلت أدنى مستوى لها أمام الدولار حيث وصلت في الأسابيع الماضية إلى نحو مائة ليرة سورية في سابقة وصفوها بالأولى والخطيرة على صعيد الاقتصاد الوطني، وقالوا أنّ آثارها لا يمكن أن توصف في حياة المواطن ومستوى معيشته التي تدنى إلى حدود غير مسبوقة على حدّ وصفهم.

وقال رئيس اتحاد عمال دمشق جمال القادري أنّ أداء الحكومة السورية لم يكن أحسن من سابقتها، حيث شهد الاقتصاد السوري تراجعاً ضخماً تزامن مع الأزمة الراهنة التي تعيشها سورية، تتحمل الحكومة والفريق الاقتصادي جزءاً كبيراً منها حيث ازدادت معدلات البطالة والفقر وتراجع النمو بشكل ملحوظ.

فيما أضاف رئيس عمال المصارف حسام منصور أنّ قطاع المصارف عانى أكثر من غيره من القطاعات منذ بدء الأزمة، ما أدى إلى عمليات تسريح واسعة طالت الآلاف من العمال، كما أنّ سياسات المركزي اليوم هي الأسوأ في تاريخه، حيث كان قد وعد بتعديل معدلات الفائدة بما يعود بالنفع على أداء الاقتصاد بينما كانت النتيجة العكس، وأنّ المركزي وقف مكتوف الأيدي أمام المتلاعبين بسعر الصرف والمضاربين في السوق السوداء، على حدّ قوله، حيث كان هناك تناقض في السياسات بين الحاكم في مصرف سورية المركزي وبين رئاسة الحكومة، حيث قالت الأخيرة بضرورة السماح باستمرار عمل شركات الصرافة الخاصة في السوق في حين حاربها المركزي وحملها مسئولية هبوط الليرة الأخير الذي لم يضّر إلا المواطن، بحسب ما قال.

وحّمل اتحاد عمال دمشق مسئولية انفلات السوق وارتفاع الأسعار حملّ المسئولية في ذلك إلى وزارة الاقتصاد التي غابت طيلة الفترة الماضية عن السوق، على حدّ قولهم، وأنّ السوق شهد هذا الارتفاع لأنها كوزارة لم تكن صارمة مع التجار المتلاعبين والمخالفين، متسائلين: «ما المانع من معاقبة المخالفين عقاباً صارماً كإغلاق سوق تجاري أو سحب ماركة من السوق».

بدوره دافع رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال «شعبان عزوز» دافع عن الحكومة دفاعاً مستميتاً حيث علقّ أعمال المؤتمر لهذه السنة، واكتفى بمناقشة التقرير المالي الذي كشف عن عجز قيمته (٤٥) مليون ليرة هذا العام.

ورفض عزوز توجيه أي نقد مهما كان نوعه إلى حكومة سفر، وقاطع مداخلات كل النقابيين من باب أنّ ما تمر به البلاد أكبر بكثير من قدرات وإمكانات الحكومة السورية، وأنّ ما يعرفه هو عن هذه الحكومة لا يمكن للنقابين أن يدركوه، وقال:

«هذه الحكومة محاصرة ومفروض عليها أقسى العقوبات، وكذلك يتحمّل المركزي آثار العقوبات الأوربية والأمريكية ويحاول جاهداً وسط ظروف، وصفها بالصعبة للغاية، يحاول تحقيق استقرار الليرة السورية، مضيفاً أنّ التجار بدورهم لا يجب أن يحاسبوا لأنهم يتحملون ما لا يتحمله أحد في البلد». معتبراً أنّ الاستهداف الدولي لسورية بدأ من بوابة الاقتصاد وتساءل: «ما الذي يجب أن يفعله عادل سفر بينما المؤامرة كبيرة ومعقدة؟».

فيما حين أثارت هذه الأطروحات حفيظة عمال دمشق الذي رأى في قيادته نكراناً مباشراً وواضحاً لما يعيشه العمال وطبقة العاملين في ظلّ الأزمة الراهنة، خاصة تراجع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار وشبه انهيار للاقتصاد الوطني الذي يعاني الآن والحكومة لا تفعل شيئاً.

داماس برس

تتمة الصفحة ٥

العام التونسي للشغل. وتبقى القوى اليسارية والديمقراطية الإجتماعية الملتفة والمتوحّدة حوله وصلبه هي أهم محرّك لذلك القطب العمّالي الشعبي.

وفي الوقت الذي يسعى فيه كل من القطب الإسلامي بسلفييه وليبراليه والقطب الدستوري العائد إلى الساحة، إلى مزيد الارتباط بالمشاريع الرأسمالية المتوحّشة أكثر فأكثر، وفي الوقت الذي يدعمون فيه سياسة التبعية والخضوع للإمبريالية، سيجسّد القطب العمالي الشعبي المطالب والمهام الثورية الحارقة وعلى رأسها إعادة أملاك الشعب ومحاسبة المجرمين والنهابين، وضع الأملاك العمومة المستعادة تحت تصرّف هياكل السلطة الشعبية المنتخبة من المستويات المحلية والجهوية والقطاعية فالوطنية. اتخاذ إجراءات فورية لتوفير دخل قار مضمون لكل المواطنين والانكباب على مسائل التشغيل والخدمات العامة التي يجب تطويرها وضمان مجانيتها. إلغاء الديون العمومية ووضع القطاعات والموارد الاستراتيجية تحت تصرف السلطات الشعبية ومنع خوصصتها. إلغاء الاتفاقيات المكرّسة للتبعية والنهب الرأسماليين من جهة وللخضوع للهيمنة الامبريالية والصهيونية من جهة أخرى.

إنّ قطبا على هذا الالتزام بالمهام الثورية وبهذا الزخم الجماهيري لقادر على هزم قطبي الرجعية المعادية للثورة مهما كان الدعم المالي والإعلامي والبولسي اللذان يستندان إليهما. إن هكذا جبهة ممكنة التحقيق والتبلور ما إن يتوصل اليسار النقابي بجميع فصائله إلى القناعة بأنّ موطن قوّتنا مهدور طالما حافظنا على حالة التشرذم والانقسامات غير المبرّرة في مطلق الأحوال، وطالما حيّدنا الاتحاد وأخرجناه من المساهمة الفعالة في الآجال السياسية عامة ولانتخابية خاصّة. وبتحقّق القطب العمالي الشعبي تستعيد الحركة الثورية زخمها وتتقدّم خطوات كبيرة على طريق إنجاز مهامها.

رابطة اليسار العمّالي

٢٠١٢/٠٣/٢٩

تيار اليسار الثوري في سوريا

اصدار

«البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا»

نسخة الكترونية وللطباعة.... للنقاش والتوزيع الواسعين. للتحميل اضغط على الرابط:

http://nine.days.free.fr/Syrie/Trans.pdf

رجال أعمال في خدمة السلطة

كنت قد كتبت منذ حوالي عام تدوينة بعنوان "سيريتل ... معنا أم ضدنا" عن شركة سيريتل وممارستها الإقصاء عبر تقصي أخبار موظفيها عن طريق صفحاتهم على الفيس بوك وطرد من يثبت حتى تعاطفه مع المتظاهرين واستدللت بحوادث جرت أمام عيني. القصة لم تنتهي عند كتابتي للمقالة فقد أصبحت التحقيقات حينها موجهة لمعرفة صاحب المقال ومعاقبته وبالفعل توصلوا للمكان الذي كنت أعمل فيه وبحكم علاقتهم مع الشركة التي كنت أعمل بها أوصلوا شكواهم متمنين أن تنهي الأمور بطردي أيضاً من عملي، ولكن لسوء حظهم كانت الشركة أجنبية ولم تلتفت لطلبهم ذلك.

دأبت سيريتل على سياستها الأمنية خلال العام المنصرم وتم تعيين أحد عناصر المخابرات ممن كانوا يعملون ضمن الأمن السياسي كعنصر أمن ضمن الشركة (بشكل رسمي) وكانت مهمته مراقبة حسابات الموظفين على الفيس بوك وتقصي أخبارهم وعلاقاتهم ضمن الشركة وخارجها.

بعد كل تلك الجهود، استطاع مدراء الشركة فرز الموظفين على فئتين لا ثالث لهما، إما موظف وطني يحب الرئيس ويدعم النظام ويشارك في المسيرات ويخبر عن زملائه من الطرف الآخر أو موظف عميل يحب المظاهرات (ولو في قلبه) ولا يبدي عشقه للرئيس ويتهرب من المسيرات بحجج متنوعة.

فرز اعتمد على محبة الرئيس فقط دون أي معايير أخرى فلا الكفاءة الوظيفية ولا الالتزام والجد بالعمل له أي تأثير. كانت الشركة تقوم بفصل أي موظف يثبت مشاركته بمظاهرة أو اعتقاله لدى فرع أمن فالموظف يخرج من المعتقل بعد عملية اعتقال تعسفي ليفاجئ بأن شركته قامت بطرده بدلاً من تقديم الدعم والمساعدة له.

المديرة اللبنانية الأصل للشركة أصبحت تعطي دروساً في الوطنية للموظفين وتخبرهم كيف أنهم يجب أن يحبوا النظام والأب القائد والأخ المهندس صاحب الشركة رامي مخلوف وأن لا ينجروا وراء المؤامرات الخارجية.

الشركة لم تكتف بطرد المتظاهرين والمعتقلين فآخر المستجدات كانت حملة كبيرة بدأتها الشركة باليومين الآخرين باستدعاء كل من تم تصنيفه على أنه معارض وإجباره على تقديم استقالته ومغادرة الشركة دون أي أسباب ودون الالتزام بقانون العمل بخصوص التعويضات بشكل كامل.

هذا عدا عن تسخير موارد الشركة لملاحقة الناشطين ومعاقبة المناطق الثائرة عبر قطع الاتصالات والتنصت والتسجيل والحجب والمراقبة ...الخ مستعينة بشركات أوروبية بعضها لا زال يمد الشركة بالمعدات حتى الماضي القريب

الشركة المنافسة إم تي إن والتي تتبع للسياسات الأمنية أيضاً من قطع للاتصالات والمراقبة والتقصي قامت أيضاً بطرد بعض الموظفين ولكن الأمر لم يكن ممنهجاً على طريقة سيريتل ولم نسمع عن حالات كثيرة كما في سيريتل.

قانون الحزب الواحد وعقلية الاستبداد لا ترى أمامها لا قانون عمل ولا أخلاق ولا مهنية. كل ما تعرفه هو الإقصاء وفقط الإقصاء. ولا أدري كيف لا يزال البعض يستبشر خيراً في هذا النظام ونحن نرى بوادر أفعاله في حال بقائه في سدة الحكم. سيكون العقاب مصير الجميع، العقاب أولاً والإقصاء ثانياً.

ضحايا سيريتل المباشرين كانوا عشرات من الموظفين الذين طردوا من عملهم فقط بسبب آرائهم السياسية، طردوا في الوقت العصيب الذي تمر به البلد والذي يبحث به الجميع عن لقمة العيش وسط الغلاء وارتفاع الأسعار، في الوقت الذي لا توجد به فرص عمل أخرى تؤويهم ليدفعوا بذلك ثمن مواقفهم وآرائهم. ضحايا سيريتل الأخرين هم عائلات ومناطق ومرضى ومشافي قطعت عنها الاتصالات بأوامر من الأمن، هم ناشطون تم التنصت عليهم وملاحقة أماكنهم وإعطائها لأفرع الأمن، هم شعب حجبت عنه خدمات وتمت مراقبته في كل همسة يهمسها بعد أن تمت أصلاً سرقته عبر ذهاب عوائد الشركة إلى جيوب العائلة الحاكمة.

أحد العاملين السابقين لدى الشركة قال أنهم كانوا يجبَرون على قطع الاتصالات عن بعض المناطق وكان فرع أمن المعلومات التابع للمخابرات يرسل لهم باستمرار أرقام هواتف للتقصي عن أصحابها وجهات الاتصال التي يقومون بالتواصل معها لتتم ملاحقتهم وأن شركات أوروبية قامت بتزويد الشركة بمعدات لمراقبة الاتصالات وتتبع الناشطين وذلك خلال الثورة. بينما كتب أحد من شملهم قرار الفصل: "تفاجأت بأن الشركة استدعتني لتخبرني بقرار الفصل دون إبداء أي أسباب مقنعة مع العلم أن أدائي الوظيفي وتقييم مديري لي كان ممتازاً، لم يحزنني قرار الفصل بحد ذاته بقدر ما أحزنني ما آل إليه حال الشركة حيث أصبح معيار التميز فيها هو عدم مخالفة الخط السياسي العام لأصحابها". موظف آخر أعرب أنه يعيل أسرته وتم فصله في وقت لا يستطيع إيجاد عمل في مكان آخر بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وأنه قد يضطر لمغادرة البلد بحثاً عن عمل في بلد آخر وكل ذلك بسبب مواقفه من النظام السوري.

موظف آخر تفاجأ أثناء عمله بقوات الأمن تقف أمام مكتبه وتم أخذه إلى مكان لا يعرفه أحد ولم تقدم الشركة أي معلومات عن الفرع الذي تتبع له هذه القوات.

هذه المعلومات هي عن الموظفين ضمن المبنى الرئيسي للشركة في دمشق ومعظمهم من المهندسين والتقنيين وبعضهم في مناصب إدارية وذلك عدا عن الموظفين في باقي المحافظات وخاصة الثائرة والذين تقدر أعدادهم بالعشرات ممن فقد عمله بسبب انتماء سياسي أو رأي معين.

مدونة عمر الاصيل

ألف باء الاشتراكية

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة

لا شك أن الثورة هي عيداً للفقراء والمقهورين، لكن من بين كل المضطهدين في عالمنا المعاصر، توجد طبقة واحدة لديها القدرة على قيادة معسكر المظلومين إلى النصر – الطبقة العاملة.

هناك عاملان رئيسيان يجعلان من الطبقة العاملة قوة اجتماعية قادرة على قيادة الثورة الاجتماعية إلى النصر. الأول هو عملها المباشر على وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، في المصانع والمؤسسات الخدمية، إلخ. وهذا ما يمنحها قوة اقتصادية هائلة حيث تتحكم بشكل مباشر في عجلة الإنتاج وتستطيع إيقافها (من خلال الإضراب عن العمل) وتهديد أرباح رجال الأعمال إذا أرادت تغيير مسار الأمور.

ولقد استطاعت الطبقة العاملة، من خلال استخدام سلاح الإضراب، أن تنتزع الكثير من الحقوق وأن تفرضها أمراً واقعاً على طبقة رجال الأعمال والسلطة التي تمثلها في مصر. فمنذ إضراب المحلة في ديسمبر ٢٠٠٦، انطلقت الحركة العمالية في موجة احتجاجية عملاقة انتزعوا خلالها ليس فقط بعض الحقوق الاقتصادية، لكن أيضاً حق الإضراب عن العمل والحق في التنظيم النقابي المستقل، كمطالب ديمقراطية مباشرة. وفي الأيام الثلاث الأخيرة قبل سقوط مبارك، دخل مئات الآلاف من العمال في إضرابات ضخمة شلت قطاعات إنتاجية استراتيجية، وهددت الإنتاج الرأسمالي وسددت الضربة القاضية التي أسقطت مبارك.

العامل الثاني في قيادية دور الطبقة العاملة في الثورة الاجتماعية يكمن في طبيعة عملية الإنتاج التي يندمج فيها العمال؛ فهم بطبيعة هذه العملية يشكلون الطبقة الأكثر تنظيماً ووحدة في المجتمع الرأسمالي الحديث، حيث يعملون بالآلاف – وعشرات الآلاف أحياناً– في مصانع ومؤسسات إنتاج ضخمة يتم فيها تقسيم العمل فيما بينهم بشكل منظم ودقيق، ويتعرضون خلالها للاستغلال الرأسمالي بشكل مباشر، مما يجعل لهم ظروف معيشية متقاربة وبالتالي مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة.

ولا تضم الطبقة العاملة عمال الصناعة فقط، بل تشمل كل العاملين بأجر والخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال، وهكذا فإن الموظفين وعمال الخدمات والمهنيين من أطباء ومهندسين ومحاسبين، إلخ، هم أيضاً في عداد الطبقة العاملة.

وفي جميع الثورات في العالم الرأسمالي المعاصر، لعبت الطبقة العاملة أدواراً جوهرية فيها وحققت انتصارات هامة، وكادت في الكثير من الثورات أن تطيح بالرأسمالية بشكل كامل وأن تبني مجتمعاً جديداً لا يحكمه الرأسماليون أو ممثلوهم، بل مجتمعاً يقرر فيه الكادحون من خلال مجالسهم القاعدية والمنتخبة تقرير مصيرهم وصياغة مستقبلهم. هذا المجتمع يعطي أولوية الإنتاج لا لأرباح الرأسماليين وشركاتهم الكبرى، بل للاحتياجات الجماهيرية المباشرة.

أشرف عمر

لا لقتل الناشطين و اعتقالهم

الحرية للمعتقلين والنصر للثورة

تشن اجهزة الأمن للنظام الدموي حملة تصفية جسدية للناشطين البارزين منذ بداية الثورة، كما انها تقوم بحملات اعتقال واسعة لهم ودفعت الى الهروب خارج البلاد للألاف منهم، ان نظام الطغمة الحاكم يعتقد انه بممارسته لسياسة الارض المحروقة يستطيع تقطيع اوصال الحراك الثوري أو شله. ولكن الوقائع تشير الى انه فشل فشلا ذريعا فيها. فالثورة ما تزال في أوج قوتها و مستمرة.

في المقابل، تضج اجهزة الدعاية والديماغوجيا التابعة للنظام بالحديث عن اتهام الحراك الثوري بالإرهاب و السلفية، في حين ان الواقع لا يكذب ادعاءاتها هذه فقط لان الحراك الثوري ما يزال ابعد ما يكون عن هيمنة التيارات الاسلامية عليه بل لأن السلطة الغاشمة تكذب نفسها بنفسها بتركيز اعتقالاتها على الناشطين اليساريين و العلمانيين.

وقد شهد شهر نيسان وبداية ايار اعتقالات طالت الرفيق المناضل سلامة كيلة وجلال نوفل ومحمد حسين طعمة ورزان غزوان واعتقال الأطباء وجوزيف نخلة، وجورج يازجي، وغصوب العلي، وأحمد وليد دحان وغياث طعمة وغيرهم المئات من الناشطين الانسانيين والمناضلين اليساريين.

ندعو كل القوى اليسارية العربية والعالمية الى القيام بأوسع اشكال التضامن مع المعتقلين، والتي يشكل اعتقال النظام لليساريين والعلمانيين بحد ذاته نفيا واضحا لادعاء النظام بالممانعة او العلمانية، ولعل هذه الحقيقة تفتح أعين من ما يزال يدعم نظام مستبد وفاسد بحجج واهية.

الحرية لسلامة كيلة و لكافة معتقلي شعبنا و النصر للثورة الشعبية السورية

وثيقة تفاهم

يمر بلدنا سوريا بظروف حساسة ودقيقة وكون الشعب الكردي يشكل جزءاً من مكونات هذا الوطن فأنه لا شك يشكل جزءاً لا يستهان به من الحراك الشعبي والثورة السورية السلمية الديمقراطية في مواجهة الاستبداد لإنهائه وتفكيك كافة مرتكزاته وتحقيق التغيير المنشود لبناء نظام ديمقراطي تعددي برلماني ومن هذا المنطلق فأن المصلحة الوطنية والقومية تقتضي منا التفاعل البناء مع ما يجري على الساحة السورية والعمل على كل ما من شأنه الدفاع عن مصالح الشعب السوري عامة ومصالح شعبنا الكردي بشكل خاص بما يضمن الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي كمكون أساسي وثاني أكبر قومية في البلاد وحل قضيته حلا ديمقراطياً وعادلاً وللحفاظ على سلمية العمل الميداني ونبذ العنف بكافة أشكاله وتحريم الاقتتال الداخلي الكردي الكردي، نرى من الضروري إيجاد الآليات والأرضية المشتركة بين جميع القوى المتواجدة على الساحة لتكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها ومن هنا فقد اتفقنا على ما يلي:

١– العمل على توفير أفضل مناخ لزرع الثقة كقيمة أصيلة ومتنامية بين كل القوى والشرائح عبر تأكيد الحرص على السلم الأهلي في مختلف مناطق الوطن والمناطق الكردية.

٢– ضماناً لتحقيق كل خطوات التفاعل الإيجابي بين القوى المختلفة واعتماد مفهوم الاعتراف المتبادل والتنسيق في العمل النضالي وإيجاد آليات تحقق الغاية من هذا التفاعل على قاعدة حقّ الاختلاف وحاجة التوافق بينها حول القضايا الأساسية.

٣– لإنجاح الخطوات السابقة ينبغي إتباع آليات ضامنة منها:

– تشكيل لجنة عليا تتفرع عنها لجان في كل المناطق مهمتها تنظيم العلاقات وتوحيد الجهود ومعالجة كل المشكلات الطارئة والمحتملة ميدانياً والمتابعة الدائمة لسير العمل الميداني من خلال اجتماعات دورية.

قامشلو في ٢٠١٢/١/١٩

المجلس الوطني الكردي في سوريا
مجلس الشعب لغربي كردستان

مصر – بيان مشترك

يسقط حكم العسكر وفلوله
ولا دستور تحت حكم العسكر

أثبتت الأيام منذ قيام ثورة ٢٥ يناير بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الطريق الثوري هو الطريق الوحيد لتحقيق دولة العدل والحرية والعدالة الاجتماعية، كما أثبتت الأحداث المتتالية أن النظام السابق مازال يحكم، وأن المجلس العسكري لا ينفصل عن حكم مبارك، وهو من يقود الثورة المضادة بكل أركانها، بل ويعمل بكل ما أوتي من قوة لشق الصف الوطني وزيادة الخلافات بين الفصائل المختلفة من القوى الوطنية، هذا بعد إدراك زبانيته أن كل ما نجحت الثورة في تحقيقه، من خلع رأس النظام، لم يكن إلا بسبب توحد القوى الوطنية من أجل تحقيق ذلك.

منذ استيلاء المجلس العسكري على السلطة، عمد إلى شق الصف الوطني، بداية بالاستفتاء على التعديلات الدستورية، والتي أثبتت الأيام الآن أن من عارضوها كانوا على صواب باعتراف كافة القوى التي أيدتها؛ مروراً بالإعلان الدستوري الذى احتفظ للمؤسسة العسكرية بكافة السلطات حتى تتمكن مع مرور الوقت من إعادة إنتاج النظام القديم بكافة مكوناته وأدواته، ثم انتخابات مجلس الشعب والتي أنتجت مجلساً عاجزاً لا يستطيع أن يقيل حكومةً أو يصدر قانوناً.. أو حتى يلغى قانون الطوارئ، ليتحقق للمجلس العسكري ما أراد من جعل الناس يكفرون بثورتهم؛ إلى الدفع مؤخراً بأركان النظام البائد من رئيس مخابرات مبارك ورئيس وزرائه ووزير خارجيته لسباق الرئاسة ليتمكن من إعادة إنتاج النظام البائد بكل أركانه ولكن هيهات أن يفعل ذلك.

والآن، وبعد أن انكشفت ألاعيب ذلك المجلس ومخططاته وازماته المختلقة من نقص للبنزين والسولار والغاز والعيش للضغط على المواطنين، وصفقاته التي عقدها مع قوى فضّلت مائدة التفاوض واقتسام كعكة السلطة على استمرار الثورة، لم يعد أمام القوى الوطنية كافة سوى العودة مرة أخرى إلى الصف الثوري والتلاحم لاستكمال ما بدأناه.

وللأسف، فإن جماعة الإخوان المسلمين تتحمل جزءاً من مسؤولية تفكيك الزخم الثوري، والعودة بالحراك الثوري إلى الخلف، عندما فضّلت مصالحها الحزبية الضيقة على مصلحة الشعب التي لن تتحقق إلا باستكمال الثورة وكنس عفن النظام القديم، وصمتت في سبيل ذلك عن المذابح التي نفذها العسكر في حق الثوار وسعت إلى الانفراد بتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، مستبعدة بذلك تيارات وأطياف المجتمع الأخرى، وهو ما دفع القوى الثورية للتفكير ألف مرة قبل الاستجابة لمبادرة تلك القوى بدعوة الجماهير للتظاهر والاحتجاج نظرا لحالة فقدان الثقة التي خلفها أداء الإخوان السابق.

إن معركتنا اليوم ليست التحالف مع العسكر ضد الإخوان، كما أنها أيضاً ليست التحالف مع الإخوان ضد العسكر، إنما معركتنا هي استكمال الثورة ضد كل أعداء الشعب أياً كان مسماهم. فثورة يناير يكفيها شعب مصر بشيوخه وشبابه، مسلميه وأقباطه، رجاله ونسائه، فهؤلاء هم حصن الثورة ودرعها العتيد الذى طالما دافع عنها وبذل لها الكثير والكثير من العرق والدم.

إن كافة الحركات والأحزاب الموقعة على هذا البيان ترفض كافة الدعوات التي طرحت مؤخراً لإطالة الجدول الزمنى لتسليم السلطة، وأية دعاو لإطالة أمد بقاء المجلس العسكري في السلطةً على ان يتم انتخاب رئيس مؤقت يكتب تحت ادارته دستور للبلاد دون اي تدخل من المجلس العسكري فى كتابة الدستور، وتدعو جموع الشعب المصري العظيم إلى النزول إلى كافة الميادين للتظاهر يوم الجمعة الموافق ٢٠ إبريل في جمعة إسقاط العسكر وفلوله وفاء لدماء الشهداء وعملاً على تحقيق أهداف ثورتنا وللمطالبة بما يلي :

١. قيام مجلس الشعب بإصدار قانون إنشاء محاكم ثورية للقصاص من قتلة الشهداء ومحاسبة أركان النظام السابق وعدم الاكتفاء بعزلهم سياسياً

٢. إلغاء حالة الطوارئ بشكل كامل فوراً، وإعادة محاكمة كافة المحبوسين والمحاكمين عسكريا أمام القضاء المدني.

٣. إسقاط المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري، وإسناد الإشراف على الانتخابات لهيئة قضائية مستقلة تتشكل من قضاة غير معينين من النظام السابق.

٤. إلغاء المادة التي تتيح للمجلس العسكري حق الاعتراض على القوانين الصادرة من مجلس الشعب، وأن تصبح كافة القوانين نافذة بمجرد صدورها من مجلس الشعب دون أي سلطان من المجلس العسكري.

٥. تشكيل الجمعية التأسيسية طبقا لحكم المحكمة الادارية بالتوافق بين كافة القوى الوطنية ومن خارج مجلسي الشعب والشورى بالكامل مع مراعاة التشكيل النوعي والجغرافي للمجتمع، بحيث تمثل كافة طوائف الشعب من عمال وفلاحين، وأن يكون هناك تمثيل مناسب للمرأة والأقليات وذوى الاحتياجات الخاصة وكافة الطوائف، وبشكل يمكّن كل تنظيم من أن يختار من يمثله دون وصاية أو تدخل من أحد، ويتبنى مطالب الثورة في مجال الحريات العامة والسياسية ومطالب العدالة الاجتماعية، ولا يعطى أي ميزة خاصة للقوات المسلحة، أو أي شكل من أشكال الوصاية العسكرية، ويُخضِع تلك المؤسسة للسلطة المدنية.

ونحن نطالب كافة القوى السياسية، وعلى رأسها قوى الأغلبية، والممثلة في مجلس الشعب وكافة مرشحي الرئاسة المحسوبين على الصف الثوري، بالانحياز إلى قوى الثورة، والتوحد والوقوف في وجه المجلس العسكري لإسقاطه، والترفع عن المطامع والمصالح الضيقة، وإلا فلن يرحمهم التاريخ.

المجد للشهداء والنصر للثورة

الموقعون

٣٤ منظمة و حزب

١٨ أبريل ٢٠١٢

إضراب عام باسبانيا يوم ٢٩ مارس – بيان اليسار المعادي للرأسمالية–إسبانيا

فلنتعبأ جميعا لإسقاط قانون إصلاح الشغل !

دعا الشباب و النقابيون القوميون بإقليمي فالوصول و الباسك ،و نقابيو الاتحاد العام للشغالين UGT وكونفدرالية اللجان العمالية CCOO، في التاسع و العشرين من مارس القادم،إلى إضراب عام ضد قانون إصلاح الشغل و دفاعا عن الخدمات العمومية. وذلك في وقت تحاول فيه حكومة الحزب الشعبي القيام بأكبر هجوم على قانون الشغل في التاريخ،مدعومة من طرف حزب الاتحاد و التجانس CiU، ومدفوعة من طرف حزب اتحاد التقدم والديموقراطية UPyD كي تذهب أبعد من ذلك. إن هدف الحكومة من هذا الهجوم هو تصفية نموذج علاقات الشغل المعمول بها حاليا و جعلها شبيهة بمثيلاتها الهشة و المطبقة في الفضاء الأنكلوساكسوني.إن الآمر يتعلق بحرب اجتماعية معلنة ضد الحقوق الأساسية في عالم الشغل و ضد أدوات الدفاع الرئيسية عن تلك الحقوق.

هناك من يدفع بإضراب عام بمحض نية انتخابية (بغرض اكتساح انتخابات إقليمي الأندلس وأستوريا)، وبالمقابل نحن نظن أنه من الواجب التعاطي مع الأمور بمنظور أكبر،يستحضر التغيير الجذري للسياسة القائمة،لصالح أخرى لفائدة الطبقة العاملة.أما في وجه الذين تخلوا عن مبادرتهم ومسؤوليتهم، واكتفوا فقط بالتحرك حاليا بفعل تأثير العواقب،مقتصرين في أفقهم على الدعوة ليوم واحد بحثا منهم عن توافقات مستحيلة، فنقول أن من الضروري تجذير وإعطاء استمرارية للنضال الذي بدأ لتوه.

فالإضراب العام ليس هدفا في حد ذاته،وليس نهاية المشوار،بل على العكس،يجب أن يصير بداية حرب شرسة وطويلة عليها أن تستمر حتى تدمير وتقويض قانون إصلاح الشغل،الشئ الذي من شانه أن يكبح سياسة الحكومة سواء فيما يخص سياستها التصفوية تجاه الحقوق الاجتماعية و سياسة التراجع و خوصصة الخدمات العمومية،وكذلك فيما يخص سياستها لإنقاذ القطاع المصرفي،والتي تقتدي فيها بالسياسة المملاة من طرف البرجوازية الاوربية في كل الاتحاد الأوربي.

علينا أن نعرف على أوسع نطاق بالدوافع التي تبرر نضالنا ضد هذا الهجوم التاريخي،وأن نهيئ الظروف الملائمة لإيقاظ البدائل التي من شانها خلق قطيعة مع سياسات التكيف.

يجب أن يكون الإضراب العام نجاحا، يصيب مكمن الجرح، بأن يشل الإنتاج و يغير بشكل واضح الأجواء الطبيعية للحياة اليومية.وليس أن يصير مجرد محطة عبور،نمر منها مرور الكرام،يجب أن نفهمهم «أن شيئا عظيما يحدث اليوم»و أن «اليوم الموالي» للإضراب سيكون مختلفا،لأنهم قد فقدوا جزء من سلطتهم و شرعيتهم.

إن الإضراب العام ضروري لوضع حد للارتداد المحافظ للنقابات الأكثر تمثيلية،ضروري لأنه يحرج قياداتها السلبية و التائهة ،ولأنه يدفع هياكلها كي تكون في خدمة الحركة العمالية،مما يقطع مع العمل النقابي الذي لا هم له سوى الحفاظ على جهازه. يجب أن تكون تلك أفضل لحظة لبناء و إرساء لجان الدعم،و الجموعات العامة والتجمعات التي تنتظم لإعداد متاريس النضال : في الحي ضد الحكومة وأرباب العمل و في النقابات لتنحية القيادات غير المتفقة مع هذا الخط من الكفاح.

وكي لا يصير الإضراب العام محض محطة انتظار،من اللازم الإعلان والتأكيد قبلا على برنامج نضالي سيليه،يدفع نحو تعبئات ممتدة زمنيا،ومركزة في القطاعات الإستراتيجية والقطاعات التي و بشكل انعكاسي ستوقف بعضها البعض، قطاعات النقل و الطاقة والتواصل و الصناعة ...خلاصة القول، على الإضراب العام أن يكون بداية، وكما بينا أعلاه،بهذه الطريقة ستتحفز أكثر مشاركة الطبقة العاملة وستضمحل كل المتبطات و الاحباطات التي خلفتها التوافقات الناتجة عن الإضراب العام للتاسع و العشرين من شتنبر الماضي.

إذا لم تنجح هذه المعركة التي يجب أن نخوضها، سيكون من الصعب علينا مستقبلا أن ندافع عن أنفسنا وستضمحل حقوقنا، فلننظم نضالنا إذن ولنضع حدا لإصلاح شغل ليس سوى في صالح البنكيين و المقاولين الكبار و السياسيين الفاسدين.

إن الإضراب العام ليوم ٢٩ مارس، الذي يدفع به اليسار المعادي للرأسمالية بكل وحدوية وبكل قواه سيكون فقط البداية !

إلى الإضراب العام !

فلنتعبأ حتى اسقاط قانون إصلاح الشغل !

فلنعقد جموعات عامة و لنخلق لجانا للنضال في كل مراكز العمل و في كل المصانع !

على جهودنا ألا تذهب سدى هذه المرة !

بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٢

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا